

القاهرة فى : ٧/٧/٢٠٢٢

السيدة الأستاذة / مساعد رئيس البورصة
والمحرر على قطاع الأفصاح
البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ::

إحافاً لكتابنا المؤرخ ٢٠٢٢/٥/٢٥ مرفق صورة القوائم المالية وتقرير السادة مراقبى الجهاز
المركزى للمحاسبات عن المركز المالى فى ٢٠٢٢/٣/٣١ للشركة.

نتشرف بأن نرفق نسيادتكم رد الشركة على تقرير السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات
عن المركز المالى فى ٢٠٢٢/٣/٣١ للشركة .

وتفضوا بقبول فائق الاحترام ،،

مستشار (أ)

قطاع الأوراق المالية

مدير علاقات المستثمرين

(سعد صابر على الحاج)



القاهرة فى : ٢٠٢٢/٧/٧

السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

تحية طيبة وبعد ::

إحافاً لكتابنا المؤرخ ٢٠٢٢/٥/٢٥ مرفق صورة القوائم المالية وتقرير السادة مراقبى الجهاز
المركزى للمحاسبات عن المركز المالى فى ٢٠٢٢/٣/٣١ للشركة .

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم رد الشركة على تقرير السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات
عن المركز المالى فى ٢٠٢٢/٣/٣١ للشركة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

مستشار(أ)

قطاع الاوراق المالية

مدير علاقات المستثمرين

(سعد صابر على الحاج)



رد الشركة
 على تقرير مراقب الحسابات
 عن الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة "مصر للفنادق"
 عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٢/٣/٣١

الرد	الملحوظة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ سيتم دراسة تأثير ذلك على قوائم الدخل والمركز المالي والدخل الشامل الآخر عند إعداد الميزانية فيما يعود بالنفع على الشركة. 	<p>وفي هذا الشأن تبين ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٧ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية (معيار ١٣ - آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية) معالجة محاسبية خاصة اختيارية للتعامل مع الآثار المرتبطة على تحريك أسعار صرف العملات الأجنبية. ▪ يتبع دراسة ما جاء بالقرار سابق الإشارة إليه فيما يخص إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية للشركة وبما يعود بالنفع على الشركة.



المرد	الملاحظة
<p>قامت الشركة بإعفاء السادة العاملين بالشركة من تطبيق المساهمة التكافلية بخصم نسبة ١٪ من العاملين طبقاً للقانون رقم (١٧٠) لسنة ٢٠٢٠ وذلك طبقاً للخطاب الصادر من معالي وزير قطاع الأعمال العام المؤرخ في ٢٠٢٠/٨/٢٥ والصادر لمعالي وزير المالية وذلك بالإستناد إلى ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم (١٧٠) لسنة ٢٠٢٠ بأنه يجوز بقرار من رئيس الوزراء بناءً على عرض وزير المالية والوزير المعنى إعفاء العاملين بالقطاعات المتضررة اقتصادياً من تلك المساهمة كلياً أو جزئياً، وبناءً على ما لحق بالقطاع السياحي والعاملين به من ضرر نتيجة الإعفاء الكلى للفنادق بسبب فيروس كوفيد - ١٩ وما تنتج عنه من أثر سلبي على دخول العاملين بالقطاع. وهو ما تم تطبيقه أسوة بالشركة القابضة للسياحة والفنادق والشركات الشقيقة.</p>	<p>لم تقم الشركة بخصم نسبة ١٪ من العاملين أ عملاً للمادة الاولى للقانون ١٧٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن المساهمة التكافلية لمواجهة بعض التداعيات الاقتصادية الناجمة عن إنتشار الأوبئة أو حدوث كوارث طبيعية حيث قامت الشركة بإعفاء العاملين بها من خصم النسبة المقررة بناء على الخطاب الصادر من وزير قطاع الاعمال الى وزير المالية في ٢٠٢٠/٨/٢٥ وذلك طبقاً لما جاء برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود في ٢٠٢١/٣/٢١ . يتعين الالتزام بتنفيذ أحكام القانون سابق الاشارة اليه مع موافقتنا بما يفيد صدور قرار من مجلس الوزراء بإعفاء العاملين بقطاع السياحة.</p>
<p>صدرت أحكام برفض صحة ونفاذ عقود عدد أربعة شاليهات ناتج عن عدم الاستطاعة على الحصول على موافقة بصحبة ونفاذ تلك العقود قضانياً من جهاز تنمية شبه جزيرة سيناء تسجيل ، وبناء على قرار رئيس الجمهورية رقم (١٢٨) لسنة ٢٠٢٢ باستثناء مدینتي شرم الشيخ ، دهب و قطاع خليج العقبة السياحي من الخضوع لاحكام قانون التنمية المتكاملة بشبه جزيرة سيناء و الصادر بمرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ سيتم الحصول على الشهادات الخاصة من محافظة جنوب سيناء بما يفيد خضوع أملاك الشركة في المدینتين لتطبيق القرار المشار إليه بعلیه حتى يتمسني استكمال الاجراءات</p>	<p>ظهر رصيد حـ/ الأصول بالصافي في ٢٠٢٢/٣/٣١ بنحو ١١٠٨ مليون جنية بعد خصم مجمع الاهلاك بنحو ٣٠٣ مليون جنية وقد تبيّن: ما زالت الشركة لم تنته من تسجيل عدد (٤) شاليه المشتراء من كلا من محافظة جنوب سيناء و شركة الرواد خلال عامي ١٩٩١ ، ١٩٩٧ ، والبالغ قيمتها بحسابات الشركة نحو ٤٥١ ألف جنية وذلك على الرغم من صدور قرارات صحة و نفاذ لعدد (٤) شاليه المشتراء منذ ١٩٩١ و صدور أحكام برفض صحة و نفاذ عقود الشاليهات المشتراء من شركة الرواد في عام ١٩٩٧ . يتعين موافقتنا بما انتهت اليه الشركة من اجراءات حتى تاریخه فيما يخص اثبات صحة العقود و التسجيل حفاظاً على حق الشركه في ملكيتها لتلك الشاليهات.</p>
<p>سيتم مراعاة الإفصاح بالإيضاحات المتممة في القوائم المالية التالية عن ذلك.</p> 	<p>عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن نسبة الأهلak على الأصول المشتراء من الإحلال و التجديد فيما يتعلق بفندق النيل ريتز كالتون (أراضيات – مطابخ) و البالغة ٢٠٪ طبقاً لما جاء برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود في ٢٠٢١/٣/٢١ السابق الاشارة اليه . يتعين مراعاة الإفصاح بالإيضاحات المتممة و إعادة النظر في الأعمار الإنتاجية بما يتافق مع طبيعة استخدامها.</p>

الملحوظة	الرد
<p>ظهر رصيد حساب مشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٢/٣/١ بمبلغ نحو ٤٧ مليون جنية منها مبلغ نحو ٢٤ مليون جنية تكوين استثماري ، مبلغ ١١ مليون جنية اتفاق استثماري تخص تطوير فندق ذهب وقد تبيّن لنا:</p> <ul style="list-style-type: none"> انتهاء المدة الزمنية الإضافية الممنوحة لاعمال التطوير والتي تنتهي فى ٢٠٢٢/٢/١٥ فانه قد تم عمل الاستلام الابتدائى للمشروع وتم اخطار الجهات المعنية بإصدار تراخيص التشغيل للفندق للبدء فى عمل المعابنات الازمة حيث تم عمل عدة معابنات من هيئة الحماية المدنية وكذلك من وزارة السياحة والتى طببت معايير واحتراطات إضافية تم استحداثها من قبل وزارة السياحة ترتب عليها تخفيض درجات معظم الفنادق المتواجدة فى جنوب سيناء ، وعكفت الشركة على نهو الاشتراطات المستحدثة حتى يتسمى الحصول على تراخيص التشغيل من هذه الجهات. ونجحت الشركة فى الحصول على رخصة تشغيل الفندق بفترة خمس نجوم بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢ 	<p>منها لمقاول العام ليصبح تاريخ نهوض المشروع ٢٠٢٢/١/٢٥ إلا أنه حتى تاريخه لم يتم الانتهاء من اعمال التطوير واستخراج التراخيص الازمة للتشغيل ولم يتم الافتتاح.</p> <p>يتعمد موافقتنا بأسباب التأخير في الافتتاح لما ذلك من أثر على ايرادات الشركة وما تحملته حتى تاريخه من خسائر بلغت نحو ٨ مليون جنية.</p>
<p>سيتم مراعاة ذلك عند المستخلاص الخاتمي للمقاول العام ولشركة الأندلس ومراعاة ما يخص المنصرف من مخازن ذهب.</p>	<p>خصم مبلغ نحو ١١ ألف جنية من مستحقات المقاول العام في ٢٠٢٢/٢/١٣ () مستخلص ١٩) نتيجة تلفيات من المقاول لأعمال شركة الأندلس عن تركيب الكوالين و التي تم تعليتها بالحسابات الدائنة منها مبلغ ١٤٠ ألف جنية تم تعليمه بالخطأ لحساب الشركة المذكورة والذي يخص مخازن ذهب .</p> <p>يتعمد اجراء التسويات الازمة و تصحيح الوضع وذلك لما له من أثر على ارصدة الحسابات.</p>
<p>تم اجراء التسوية بالتحميل على حساب المصروفات بالقيد رقم (٥٥١١) عمليات.</p>	<p>تضمن الرصيد مبلغ ٢٢٠٧١ جنيها بالخطأ منصرف للهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ في ٢٠٢٢/٢/٢١ تكاليف معالنة ودراسة والازمة لاستخراج التراخيص الازمة للشاطئ و صحتها التحميل على ح/ المصروفات.</p> <p>يتعمد اجراء التسويات الازمة و تصحيح الوضع و حصر الحالات المماثلة.</p>
<p>سيتم مراعاة ذلك قبل صرف المستخلصات الخاتمية للمقاولين</p>	<p>عدم تقديم بعض المقاولين ما يفيد سداد التامينات الاجتماعية المقررة وفقا لاحكام المادة (١٤٤) من القانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ وكذا عدم تعليمه أية مبالغ ل تلك القيم خصما من مستحقات المقاولين وبالمخالفة لاحكام القانون سالف الذكر و مثل ذلك (شركة انتركونسلت - عملية توريد و تركيب التيار الخفيف - شركة المختار للمقاولات العمومية).</p> <p>يتعمد تعليمه تلك المبالغ بالحسابات الدائنة خصما من مستحقات المقاولين لحين تقديم ما يفيد سدادهم ل تلك المبالغ مع حصر الحالات المماثلة والالتزام بمواد القانون الصادرة في هذا الشأن .</p>



المرجع	الملاحظة
<p>جارى التواصل مع شركة الإسماعيلية الجديدة للافادة عن ما تم الانتهاء إليه من إجراءات بمعرفة المشتري لنقل ملكية الأسهم ، وأن عدم الانتهاء من إجراءات نقل الملكية تخص المشتري وحده دون أدنى مسؤولية على شركة مصر للفنادق.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ظهر رصيد الاستثمارات في شركات شقيقة في ٢٠٢٢/٣/٢١ بنحو ٨,٢٧٧ مليون جنيه بعد خصم مخصص هبوط أسعار مالية و البالغ نحو ٣,٦٦١ مليون جنيه ولقد تبين قيام الشركة باستبعاد رصيد الاستثمارات في قيمة الأسهم الخاصة بشركة الإسماعيلية الجديدة للاستثمار السياحي و البالغ نحو ٢,٨٤٦ مليون جنيه بعد بيعها في مايو ٢٠١٩ دون الإفصاح بالإيضاح رقم (٧) عن استمرار قيد وتسجيل الأسمهم في الحفظ المركزي باسم شركة مصر للفنادق. ينتعن أظهار قيمة المساهمة بحسب الاستثمارات المالية تخفيضا من حساب الارباح المرحله لحين تحويل الأسهم باسم المشتري و مراعاة قواعد الإفصاح الواجبة.
<p>تم ترشيح ممثل آخر لشركة مصر للفنادق في عضوية مجلس إدارة شركة الإسماعيلية الجديدة للاستثمار و السياحة منذ ٢٠١٥/١/١ (بموجب الخطاب الصادر في ٢٠٢١/١٢/٢٨) لحين الانتهاء من إجراءات نقل الأسهم بالمخالفة للمادة الثالثة من قرار وزير قطاع الاعمال العام رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٦ بشأن ضوابط تمثيل المال العام بالشركات المشتركة التي تساهم فيها الشركات القابضة و التابعة الخاصة لوزارة قطاع الاعمال العام والتي نصت على " تلتزم الشركة القابضة و التابعة عند تمثيل المال العام بالشركات المشتركة بما يلى: (.....)</p>	<ul style="list-style-type: none"> استمرار ترشيح السيد / أحمد علي أحمد ممثل لشركة مصر للفنادق في عضوية مجلس إدارة شركة الإسماعيلية الجديدة للاستثمار و السياحة منذ ٢٠١٥/١/١ (بموجب الخطاب الصادر في ٢٠٢١/١٢/٢٨) لحين الانتهاء من إجراءات نقل الأسهم بالمخالفة للمادة الثالثة من قرار وزير قطاع الاعمال العام رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٦ بشأن ضوابط تمثيل المال العام بالشركات المشتركة التي تساهم فيها الشركات القابضة و التابعة الخاصة لوزارة قطاع الاعمال العام والتي نصت على " تلتزم الشركة القابضة و التابعة عند تمثيل المال العام بالشركات المشتركة بما يلى: (.....) تكون مدة عضوية ممثل المال العام بالشركات المشتركة ثلاثة سنوات ، ويجوز لأسباب جدية تتعلق بخبرة ممثل المال العام المتميزة في نشاط الشركة التي تستلزم استمرار تمثيله بالشركة المشتركة أن تجدد عضويته في مجلس إدارة الشركة لدوره اخرى كحد أقصى" الامر الذي يعني انتهاء المدة القانونية للسيد المذكور منذ ٢٠٢١/١/١ . يتعين تصحيح الوضع بشأن ممثل الشركة بما يتوافق مع قرار وزير قطاع الاعمال في هذا الشأن سابق الاشارة اليه.
<p>سيتم مراعاة الإفصاح عن نسب إستهلاك الأصول غير الملموسة بالإيضاحات المتممة مستقبلاً.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ظهر رصيد حـ/ الأصول غير الملموسة بالصافي في ٢٠٢٢/٣/٢١ بنحو ٣٣٦ ألف جنيه بعد خصم مجموع إستهلاك بنحو ٢٠ ألف جنيه وقد تبين عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن نسبة الإستهلاك على الأصول غير ملموسة المشتركة . يتعين مراعاة الإفصاح بالإيضاحات المتممة.



الرد	الملاحظة
<p>بالنسبة لقيمة الظاهر بمخزون الإنتاج التام عن شقق نوبيع بمبلغ نحو ٢٧٩ الف جنيه ونظراً لإمتداد عقود إيجار الشقق لمدة (٥) سنوات تم إعادة إضافتها لحساب الأصول الثابتة وإثبات مجمع الأهلاك المقابل لها بالقيد رقم (٥٥١٤) عمليات.</p> <p>وبالنسبة للأرصدة الظاهرة بالحسابات الدائنة عن مصاريف تقييم شقق نوبيع ستظل ظاهرة بالقوائم المالية لحين الانتهاء من إجراءات التسجيل وإعادة طرحها للبيع وتتنفيذ لقرارات الجمعية العامة للشركة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ظهر رصيد المخزون في ٣١/٣/٢٠٢٢ مبلغ نحو ٤٨٢ ألف جنيه منها مبلغ نحو ٢٧٩ ألف جنيه قيمة مخزون أنتاج تام بغير البيع تخص قيمة عدد ٨ شقق مملوكة للشركة بمحافظة جنوب سيناء لحين الانتهاء من إجراءات التسجيل وطرحها للبيع طبقاً لقرار الجمعية العامة الغير عادية للشركة في ٤/٤/٢٠١٨ وهو الامر الذي لم يتم حتى تاريخه. تجدر الاشارة الى أنه وافق مجلس ادارة الشركة بجلسته رقم (٥) و المنعقدة في ٢٠٢٠/٤/٣ على تأجير الشقق بنظام الإيجار الجديد بإيجار شهري بقيمة ٨٠٠ جنيه للشقة الواحدة وياجمالي شهري ٦٤٠٠ جنيه لثمانية شقق و لمدة خمس سنوات من تاريخ تسليم الشقق المؤجرة في أغسطس ٢٠٢٠، ويتصل بماسبق تعطية الحسابات الدائنة بمبلغ نحو ١٣٠ ألف جنيه قيمة مصاريف تقييم شقق نوبيع لطرحها للبيع. يتعين تخفيض ح/ المخزون مقابل إضافتها على ح/ الأصول الثابتة و مراعاه اثر ذلك على حساب الأهلاك و كذا الحسابات ذات الصلة لحين الانتهاء من إجراءات التسجيل أخذًا في الاعتبار مدة عقد الإيجار.
<p>تم إرسال إيميل لفندق سفير دهب ريزورت بشأن مصاريف ما قبل الافتتاح المعتمدة بمجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (٣) بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٦ وتتضمن الخطاب استرداد تلك المصروفات قبل نهاية العام الأول للتشغيل وتم مخاطبة مراقب حسابات الفندق والذي أفاد بأنه يمكن الاتفاق بين الطرفين على استرداد تلك المبالغ من ٣ - ٥ سنوات مع رد ما يقابلها من تمويل إلى الشركة المالكة على نفس المدة ويمكن الاتفاق على ذلك مع شركة الإدارة في ملحق تكميلي لعقد الإدارة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ظهر رصيد ح/العملاء (المدين) في ٣١/٣/٢٠٢٢ مدينا بـ ٦٩,٦ مليون جنيه ، والرصيد (الدائن) بـ ٨ مليون جنيه وقد تبين: عدم إعداد ملحق لعقد الإدارة مع شركة سفير عن إدارة فندق دهب لعلاج أوجه الفصور بالعقد المبرم في ٢٠١٥/٩/١٥ وذلك وفقاً للبند ٢/٤ من العقد المشار إليه ومنها على سبيل المثال : قيمة مصاريف ما قبل الافتتاح و البرنامج الزمني للسداد.
<p>عقد إدارة فندق سفير دهب يختلف عن عقد إدارة فندق النيل ريتز كارلتون و الذي يتضمن حد أولوية ، حيث ينص عقد فندق سفير دهب بالفقرة ٢-٨ أتعاب إدارة تشجيعية من إجمالي أرباح التشغيل GOP و ذلك بشرط تدريجياً من إجمالي ربح التشغيل.</p>	<ul style="list-style-type: none"> تحديد حد الأولوية والذي يمثل حد أدنى للإيراد المتوقع من شركة الإدارة أسوة بعقود الفنادق الأخرى سواء بالشركة (النيل ريتز كارلتون) أو عقود الشركات المشابهة. يتعين دراسة ما جاء به عاليه و أتخاذ مايلزم بما يعود بالنفع على الشركة.

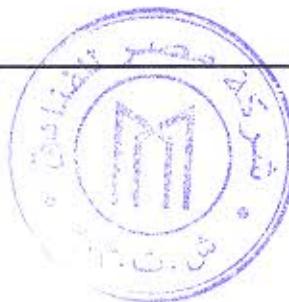


المرد	الملحوظة
<p>تم الحصول على خطاب من وزارة العدل يفيد بأنه لا مانع من صرف المبلغ وجارى التنسيق مع مصلحة الضرائب بعدم وجود أى ضرائب مستحقة حتى يمكن إستكمال إجراءات إسترداد المبلغ من وزارة العدل.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ظهر رصيد حساب الأرصدة المدينة لدى المصالح والهيئات في ٢٠٢٢/٣/٣١ بنحو ٢,٦٣٠ مليون جنية تضمن ما يلى : نحو ١,٣٨١ مليون جنية باقى قيمة الرسوم والمصاريف القضائية المستحقة للشركة طرف وزارة المالية عن قضية الضمان الحكومي من أصل ٤,٤ مليون جنية . يتعن العمل على سرعة تحصيل مستحقات الشركة طرف الغير حفاظا على حقوقها.
<p>جارى المتابعة للطعون بالنقض وهى مرحلة الكسب.</p>	<ul style="list-style-type: none"> نحو ٢٧٩ ألف جنية رصيد متوقف منذ عدة سنوات (٢٠٠٦) يمثل قيمة رسم ضريبة الدعم النسبية المستحق للشركة طرف مصلحة الضرائب على مساهمات الشركة في روؤس أموال بعض الشركات بعد حصولها على أحكام إستئنافية لصالح الشركة بهذه القيمة . يتعن موافقتنا بالإجراءات المتخذة نحو تحصيل مستحقاتها في الأحكام الصادرة لصالحها وما انتهت إليه القضايا الأخرى المرفوعة في هذا الشأن ومازالت محل التداول .
<p>جارى التنسيق والمتابعة مع المستشار الضريبي لإثبات ذلك فى ضوء ما تنتهى إليه أعمال الفحص الضريبي والدعوى القضائية حتى يمكن اجراء المعاشرة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> نحو ٣٥٦ ألف جنية رصيد متوقف لضريبة القيمة المضافة لكلا من فندق سفير ذهب و فندق النيل ريتز (نحو ٣٤٢ ألف جنية و ١٤,٥ ألف جنية على التوالي). يتعن موافقتنا بالمستجدات فيما أخذ من إجراءات حيال مخاطبة مصلحة الضرائب لاجراء مقاصة ما بين المستحق على الشركة من ضريبة قيمة مضافة ومستحقاتها سالفة الذكر لدى مصلحة الضرائب.
<p>بناء على الكتاب الوارد من مصلحة الضرائب في مارس ٢٠٢١ تم اجراء تسوية بمبلغ ٨٩٥٢ جنيه عن قيمة الفوائد القانونية المقيدة من ابريل ٢٠٢١ حتى تاريخه بالقيد رقم (٥١٣/٥) عمليات وجارى التنسيق مع مصلحة الضرائب العقارية على تسوية الفوائد القانونية خصما من مستحقات الأرصدة الدائنة للضرائب العقارية . ومع الأخذ فى الاعتبار قرب إصدار حكم القضاء فى الدعوى المرفوعة من الشركة بشأن الطعن المقدم عن المحلات المتواجدة بالفندق وذلك طبقا لتقرير خبراء وزارة العدل والتى انتهى الى أحقيتها الشركة فى بعض القيم الإيجارية المحسوب على أساسها الضريبة العقارية للمحلات.</p>	<ul style="list-style-type: none"> نحو ٩٩ ألف جنية تمثل فوائد قانونية مستحقة على مأمورية غرب - ضريبة عقارية قيمة فوائد قانونية ٤٪ محتسبة من تاريخ المطالبة القضائية في ٢٠١٠/٣/٢ حتى تاريخ السداد ٢٠٢١/٣/١١ وفقا لكتاب الوارد من مصلحة الضرائب في ٢٠٢١/٣/١٠ منها مبلغ ٥٩٦٨ جنيه تم تعليمه بالزيادة فضلا عن تضمين حساب الأرصدة الدائنة في ٢٠٢٢/٣/٣١ مبلغ نحو ١١٥ ألف جنية تخص مأمورية الضرائب العقارية - فندق النيل . يتعن اجراء التسويات اللازمة فيما يتعلق بالفوائد القانونية المحتسبة بالزيادة مع اجراء المطابقات اللازمة مع مصلحة الضرائب فيما يتعلق بباقي قيمة الفوائد القانونية المستحقة للشركة مع العمل على الإستفادة منها عند سداد مستحقات مصلحة الضرائب طرف الشركة.



المرد	الملاحظة
<p>جارى المتابعة نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة سنة مع الشغل وكفالة ثلاثة آلاف جنيه.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ظهر رصيد حساب الارصدة المدينة الاخرى في ٢٠٢٢/٣/٣١ بنحو ١٠١,٧٨٨ مليون جنية بعد خصم نحو ١٣٣ ألف جنية مخصص ديون مشكوك في تحصيلها وتضمن الرصيد ما يلى:- نحو ٤٥ ألف جنيه تمثل قيمة ضريبة الدمة النسبية على مساهمة الشركة في رأس مال شركة الإسماعيلية للإستثمارات السياحية والمستحق لشركة مصر للفنادق طبقاً لحكم المحكمة الدستورية اعتباراً من عام ١٩٩٦م . وقد ورد شيك مقبول الدفع رقم ١١٧٠٧٦٩٤١١٠٤/١ بتاريخ ٢٠٢٠ على البنك التجارى الدولى) لشركة مصر للفنادق بالقيمة ولم تتمكن من تحصيله لعدم وجود رصيد بالبنك وقامت الشركة بتحرير محضر رقم ٢٩٦٣١ لسنة ٢٠٢٠ (جنحة شيك بدون رصيد) وصدر الحكم لصالح الشركة في ٢٠٢٠/١٠/١٢. <p>يتعين متابعة الاجراءات القضائية اللازمة حفاظاً على حق الشركة طرف الغير والافادة.</p>
<p>نظراً لوجود مجموعة من البنود الخلافية مع شركة شندر فقد تم عقد عدة اجتماعات مع ممثل الشركة والتي اسفرت على الانفاق على كل البنود المعلقة في المستخلص الخاتمي من قيمة قطع غيار وابحارات وهذا تم تحويل الشركة بغرامة التأخير وجارى اصدار المستخلص الخاتمي واعتماده من جميع الاطراف.</p> 	<ul style="list-style-type: none"> نحو ٢٢٠ ألف جنية قيمة اربعة مصاعد تخص فندق النيل مباعة لشركة شندر بالإضافة لقطع الغيار الخاصة بهم منذ عام ٢٠١٤ ، و يتصل بذلك وجود رصيد بالحسابات الدائنة الأخرى تخص شركة شندر بنحو ١٧٥,٥ ألف جنية تمثل القيمة الإيجارية للمخزن عن الفترة من ٢٠١١/١/١ حتى ٢٠١٤/٤/١ لتشوين المصاعد حتى تركيبها بفندق النيل ريتز المفتوح في أكتوبر ٢٠١٥ وعلى الرغم من إنقضاء أكثر من خمس سنوات والمطالبة في تقاريرنا السابقة بسرعة تسوية تلك المبالغ مع تحويل المقاول بغرامات التأخير الواجبة و هو الامر الذي لم يتم حتى تاريخه. <p>يتعين موافتنا بما انتهت اليه الشركة في شأن تلك الارصدة في ظل ورود المستخلص الخاتمي للمقاول كما جاء برد الشركة على تقريرنا للمركز المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١ .</p>
<p>تم مراعاة ذلك والتسوية بالقيد رقم (٥/١٨٨٦) بنك بالتعلية بالحسابات الدائنة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ظهر رصيد حساب النقدية وأرصدة لدى البنوك وما في حكمها في ٢٠٢٢/٣/٣١ بنحو ٢٨٩ مليون جنية ، تبيان بشأنها :- تضمنت حسابات البنوك (بنك الأهلي البرج - بنك بيوم مصرى) مبلغ بنحو ٥ آلاف جنيه فيما أمكن حصره من شيكات لم تقم للصرف ترجع تاريخ بعضها ما قبل عام ٢٠٢٠، مرفق (١) يوضح ذلك يتبع التعلية بالحسابات الدائنة و إجراء ما يلزم من تسويات وفقاً لقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته في هذا الشأن مع حصر كافة الحالات المثلية.

المرد	الملاحظة
<p>تم مراعاة ذلك و إعادة تصوير الرصيد المعادل بمذكرة التسوية طبقاً بالقيد رقم (٥١٧٢١) بنك بين أرصدة الحسابات الخاصة بالملحوظة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ظهر رصيد حـ/ البنك الأهلي دولار - ريتز كارلتون في ٢٠٢٢/٣/٣١ بقيمة ٦٣٠٩,٩٦ دولار وبما يعادل ١١٤٩٥٨ جنيهها مصرى على حين ظهر رصيد المعادل بمذكرة التسوية بقيمة ٩٨٨٧٦,٥١ جنيهها و بفرق يبلغ ١٦٠٨١ جنيهها بالنقص و الذي تم معالجته بالخطأ على حـ ١٩٣٠٠٠١٨ بالزيادة. يتعين إعادة تصوير مذكرة التسوية في ٢٠٢٢/٣/٣١ وتصحيح الوضع حتى تظهر أرصدة الحسابات على حقيقتها في تاريخ إعداد المركز المالي في ٢٠٢٢/٣/٣١.
<p>الشركة لديها نظام رقابة داخلية محكم حيث يتم الرقابة الداخلية للشركة على الخزينة من خلال الفصل بين مرحلة المراجعة على آذون الصرف وكشوف حركة الخزينة من خلال قطاع المراجعة وبين التسجيل المحاسبي بالدفاتر من خلال القطاع المالى ، وجاري إعداد تعليمات مالية لتلافي ما ورد بالملحوظة فى ضوء مستجدات متوسط حركة الخزينة الحالية وقرارات الدفع والتحصيل الإلكتروني.</p>	<ul style="list-style-type: none"> مخالفة الشركة لتطبيق بعض مواد اللائحة المالية فيما يتعلق بأعمال الخزينة مثل ذلك ما يلى:- قامت الشركة بإجراء جرد مفاجئ في ٢٠٢٢/٢/١٣ وقد بلغ رصيد النقدية ٢٧٢٠ جنية حيث تبين لنا ضعف نظم الرقابة الداخلية على الخزينة المتمثلة فيما يلى: <ul style="list-style-type: none"> أـ عدم ترصيد دفتر الخزينة أول باول في نهاية كل يوم عمل وذلك بالمخالفة للمادة (٩٦) من اللائحة المالية. بـ عدم إدراج تاريخ إيصال التوريد أو الصرف بدفتر عهدة الخزينة. جـ عدم ثبات نتيجة الجرد بدفتر عهدة الخزينة بالمخالفة للمادة (٩٧) من ذات اللائحة و هو ما ترتب عليه عدم ثبات نتيجة الجرد في ٢٠٢٢/٢/١٣ بالدفتر المذكور. يتعين مراعاه ما سبق مع الالتزام بمواد اللائحة المالية الصادرة في هذا الشأن.
<p>سيتم إعداد دفتر للسلفة المستديمة منفصل عن دفتر الخزينة لقيد حركة المنصرف من السلفة المستديمة .</p>	<ul style="list-style-type: none"> أظهر رصيد ميزان المراجعة رصيد سلفة مستديمة للسيد/ يسري حسين بقيمة ٢٦٤ جنية بالخطأ وصحته رصيد نقدي بالصندوق . <p>يتعين تصحيح الوضع حتى تظهر الأرصدة على حقيقتها في تاريخ المركز المالي.</p>
<p>تم تحويل مخصص مطالبات محتملة الموضع بالملحوظة إلى مخصص القضايا المتنازع عليها لمقابلة القضايا المرفوعة من الغير .</p>	<ul style="list-style-type: none"> ظهر رصيد حـ/ المخصصات في ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٢٠,٣ مليون جنية وقد تبين:- تدعم مخصص مطالبات محتملة بمبلغ ٢٠٠ ألف جنية دون الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن الالتزامات المقابلة لتلك القيمة وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٨) المخصصات والإلتزامات المحتملة والاصول المحتملة. <p>يتعين الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن طبيعة تلك الالتزامات.</p>



المرد	الملحوظة
<ul style="list-style-type: none"> • القيمة المسددة من الشركة والواردة بالملحوظة ليست فروق سداد تأخير وإنما نتجت عن قيام الشركة بإجراءات قانونية لابد أن يتم إتخاذها عند اعلن الشركة بالصيغة التنفيذية بالحكم حيث قامت الشركة برفع دعوى إستشكال في التنفيذ أمام محكمة الجيزه الإبتدائية ودعوى أخرى عدم إعتماد بالحجز وترتب على ذلك المدة التي نتجت عن الفرق بين تاريخ الإعلان بالصيغة التنفيذية وصدر أحكام الدعاوى المرفوعة من الشركة وحتى تمام التنفيذ وهي إجراءات قانونية لابد من إتخاذها من قبل الشركة في حالة صدور اي حكم بالتنفيذ. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تخفيض حساب مخصص قضايا بنحو ٢٤ ألف جنيه بالخطأ تمثل في فروق سداد تأخير ٤٪ عن الفترة من ٢٠٢٠/١٢/٢ حتى ٢٠٢١/١٠/٢٠ تنفيذا للحكم رقم ٣٤١ لسنة ٢٠١٧ الصادر لصالح المهندس / السيد محمود سيد عبد العال ضد الشركة (قضايا عاملين) وهو ما حمل الشركة أعباء إضافية نتيجة التأخير في السداد و صحته تحملها على حساب المصاريف. <p>يتعين اجراء التسوبيات اللازمة لتصحيح الوضع مع موافقتنا باسباب التأخير في تنفيذ الحكم و خاصة في ظل الطعن المقدم من قبل الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٩ لا يوقف تنفيذ الحكم مع حصر الحالات المماثلة والإفادة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • ظهر رصيد حسابات دائنة لدى الشركة القابضة والتابعة والشقيقة بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/٣/٣١ مدينا بمبلغ نحو ١١٥ مليون جنيه تنفيذا للإجراءات التي وافق عليها وزير المالية في ٢٠٢١/١٢/٢٠ بموجب الكتاب الوارد من قطاع التمويل بوزارة المالية في ٢٠٢٢/١/١٧ بتسوية مبلغ ١٥٠ مليون جنيه (قيمة الضمان الحكومي حق الشركة طرفها) من مستحقات الخزانة العامة وقد تبين لنا تضمين التسوبيات المشار إليها ما يلى:- ▪ نحو ٩٤ مليون جنيه جزء من حصة الدولة في أرباح الشركة القابضة حتى ٢٠٢٠/٢٠١٩. ▪ نحو ١٦ مليون جنيه باقي حصة الدولة في الارباح و مقابل الاشراف و الادارة لشركة صيدناوي وبيع المصنوعات حتى ١٩٨٤/٦/٣٠. ▪ نحو ١٩,٥ مليون جنيه قيمة باقي الرسوم المحصلة من الافواج السياحية الخاصة بشركة مصر للسياحة. <p>يتعين موافقتنا باسباب تخفيض مستحقات الشركة القابضة والتابعة والشقيقة دون وضع آليات لتسوية وتحصيل تلك المبالغ بين شركة مصر للفنادق و تلك الشركات حفاظا على حقوق الشركة.</p>	



المرد	الملحوظة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ يتم المتابعة مع فندق النيل ريتز كارلتون نحو سرعة الانتهاء من تلك المبالغ وإثباتها على الملف والبطاقة الضريبية للشركة بمعرفة المستشار الضريبي والذي يرتبط بضرورة الانتهاء من الفحص الضريبي أرباح الأشخاص الاعتبارية للفندق عن تلك السنوات قبل إثباتها كأرصدة لشركة مصر للفنادق. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ظهر رصيد حسابات دائنة للمصالح والهيئات في ٢٠٢٢/٣/٣١ بنحو ٥,١٠٢ مليون جنية منها نحن و ٤,٢٩٧ مليون جنية (رصيد مدين) يمثل قيمة ضريبة الخصم والاضافة المستقطعة من تحصيل العملاء المدينين لفندق النيل ريتز كارلتون منذ عام ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٦/١٢/٣١ ولم تقم الشركة بموافقتنا بما انتهت اليه مع مصلحة الضرائب لاستغلال تلك القيمة خصماً من المستحق عليها كما جاء برد الشركة على تقاريرنا السابقة. ▪ يتعين موافقتنا بما تم في هذا الشأن مما له من أثر على حسابات الشركة.
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تقوم الشركة بالسعى مع قطاع التمويل بوزارة المالية على إمكانية خصم مقابل حق الإنفاق لعام ٢٠٢٢ من تسوية الضمان الحكومي واستردادها من الرصيد الخاص بمستحقات الخزانة العامة لدى الشركة القابضة والشركات التابعة وتم الإفاده بأنه جاري الدراسة بمعرفة السادة المستشارين القانونيين بالوزارة وجاري المتابعة في ذلك. ▪ جاري المتابعة في ضوء ما يسفر عنه الحكم في الدعوى القضائية. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ظهر رصيد حساب مصروفات مستحقة السداد في ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٢٢,٢٧٤ مليون جنية تضمنت ما يلى:- ▪ نحو ٦,٠٥٣ مليون جنية مقابل حق إنفاق فندق النيل ريتز عن الفترة من ٢٠٢٢/١/١ حتى ٢٠٢٢/٣/٢١ طبقاً للمطالبة الواردة من وزارة المالية (قطاع التمويل) بتاريخ ٢٠٢٢/١/٥ لسداد المقابل المحلي والبالغ ١٥٤٥٩٨٠ دولار أمريكي قيمة مقابل حق الإنفاق عن عام ٢٠٢٢ على أن يسدد في أول ينایر وفقاً لسعر الصرف المعطن من البنك المركزي في هذا اليوم. ▪ يتعين سرعة سداد مستحقات وزارة المالية حتى لا تتعرض الشركة للتحمّل بأي غرامات تأخير في السداد المنصوص عليها في المادة (٢٢٦) من القانون المدني ١٣١ لسنة ١٩٤٨ وتعديلاته . ▪ مبلغ ٧٧٨٢ جنية تمثل القيمة الإيجارية المستحقة لعدد ٢ شقة بمدينة ملوى منذ عدة سنوات بعد تسوية جزء من المبلغ بقيمة ١٧١٣ جنية في مارس ٢٠٢٢ ووجود دعوى قضائية مقامة نظراً لهدم العقار وصدر حكم بالتعويض لصالح الشركة بمبلغ ٢٠٠ ألف جنية مستائف ومحدد له جلسة في ٢٠٢٢/٦/١٩ . ▪ يتعين متابعة إجراءات التقاضي وموافقتنا بما يستجد في هذا الشأن لما له من أثر على حسابات الشركة.



المرد	المحوظة
<p>جارى دراسة تلك الأرصدة بالتنسيق مع شركة مصر للمقاصلة والمستشار القانونى للشركة وإتخاذ اللازم فى ضوء ذلك.</p> <p>نظرأً لالغاء رسم الدمغة النسبى فقد تم استرداد قيمتها لصالح المساهمين عن أرصدة يرجع بعضها لعام ١٩٨٠ ، وقد تم الصرف للمستحقين من السادة المساهمين الذين تقدمو بطلبات للصرف والباقي سيتم صرفه لمستحقه فور تقديم طلباتهم . وجارى بحث ودراسة تلك الأرصدة فى ظل قانون الدمغة بالتنسيق مع المستشار الضريبي والقانونى للشركة وإتخاذ الإجراءات الالزامية فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة.</p> <p>جارى المتابعة نحو إتخاذ الإجراءات الواجبة فى ضوء ما يسفر عنه إنهاء سنوات الفحص حتى عام ٢٠١٧ عن طريق اللجان الداخلية مع مامورية ضرائب دخل الأشخاص الاعتبارية وفي ضوء موقف الدعوى المرفوعة من الشركة بشأن القيمة المضافة حتى ٢٠١٧/٦ والمتضمنة أصول تطوير فندق النيل ريتز كارلتون والمتوقع إحالتها لخبراء وزارة العدل.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • ظهر رصيد حسابات دائنة أخرى في ٢٠٢٢/٣/٢١ مبلغ نحو ٥١,٢٥٨ مليون جنية مازالت تتضمن أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات تتمثل فيما يلى:- • نحو ٥٧ الف جنية قيمة كوبونات موردة من شركة مصر للمقاصلة لتوزيع أرباح ترجع لعام ٢٠٠٥ تقادمت بمرور أكثر من خمس عشر عاما عليها . • نحو ١,٨ مليون جنية يخص رسم الدمغة النسبية لصالح المساهمين و المحصلة من وزارة المالية منذ عام ٢٠٠٢ والتي ترجع لعام ١٩٨٠ . • يتبعن سرعة الانتهاء من بحث و دراسة تلك الأرصدة و إتخاذ الإجراءات الالزامية فى ضوء ما تسفر عنه تلك الدراسة بما يعود بالنفع على الشركة. • نحو ٤,٦٩ مليون جنية قيمة مضافة عن تطوير فندق النيل ريتز منذ ٢٠١٩/٦ . • يتبعن سرعة إتخاذ الإجراءات الواجبة وفقا لاحكام مواد القوانين المنظمة لذلك بما يعود بالنفع على الشركة.
<p>ما تقوم الشركة بالإتفاق عليه من إعلانات تخص الفنادق التابعة لها بغرض زيادة الترويج للأنشطة وزيادة المبيعات وما يعود على الشركة المالكة بالنفع بذلك وخصوصاً أن شركة الإدارية لاتحصل على أي عوائد من صافي الربح المحقق بعد خصم المصروفات.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • تضمنت المصروفات مبلغ ١٩٦٨٠ جنيها قيمة إعلانات بكل من جريدة اليوم السابع وجريدة اليوم الاقتصادي تخص فندق النيل ريتز كارلتون و الواجبة التحميل على الحساب الجاري للفندق إنفاذاً لبنود التعاقد مع شركة الادارة (البند رقم XII) حيث تعتبر من المصارييف الادارية الواجبة التحميل على ح/ المشغل. • يتبعن اجراء التسويات الالزامية و تصحيح الوضع و حصر الحالات المماثلة .



البرد	الملاحظة
<ul style="list-style-type: none"> * جاري متابعة الدعاوى القضائية المقامة من الشركة أمام المحاكم المختصة بالإسترداد وذلك طبقاً لما جاء بالفتوى والقانون. * أما بخصوص مكافأة تمثيل ممثل الشركة لدى مجلس إدارة شركة أبو ظبي للإستثمارات السياحية والمنصرفه عن أرباح عامي ٢٠١٩ ، ٢٠١٨ فإن الشركة تتلزم بتطبيق قرار وزير قطاع الأعمال العام رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ والمعدل بالقرار رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ بشأن ضوابط صرف مكافآت ممثل شركات قطاع الأعمال العام في عضوية مجلس إدارات الشركات المشتركة. * وقد قامت الشركة بالصرف بعد مراجعة تطبيق القواعد المنظمة مع الشركة القابضة للسياحة والفنادق والشركات الشقيقة ذات نفس المعاملة. 	<p>ما زالت الشركة لم تقم باسترداد ما تم صرفه خلال الفترة من ٤/١/٢٠٠٩ حتى ٣١/١٢/٢٠٠٩ بدون وجه حق لرئيس مجلس الإدارة والاعضاء المنتدبين لشركة مصر للنفادق ألتزاماً لما جاء بفتوى مجلس الدولة (قسمى الفتوى و التشريع) الصادرة في ١٩/٥/٢٠١٩ فضلاً عن عدم قيام الشركة باسترداد مبلغ نحو ٣٥٩ ألف جنية قيمة مكافأة تمثيل عدد (٣) أعضاء لها بمجلس إدارة شركة أبو ظبي للإستشارات السياحية عن توزيع الأرباح في ٣١/١٢/٢٠١٨ والمنصرفه لهم بالمخالفة للقانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافأة ممثلي الحكومة والأشخاص الإعتبارية العامة و البنوك و شركات الإستثمار و غيرها من الشركات و الهيئات و قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨ المادة الثالثة وكذا فتوى مجلس الدولة (قسمى الفتوى و التشريع) المشار اليها و التي أفادت " بعدم جواز صرف مكافأة ممثلي شركة مصر للنفادق بمجلس إدارة شركة أبو ظبي للإستثمارات السياحية فيما يجاوز مكافأة العضوية و بدلات حضور الجلسات المقررة في الشركات التي تباشر فيها مهمة التمثيل ، و قد انتهت إلى وجوب إسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق لممثلي شركة مصر للنفادق في شركة أبو ظبي للإستثمارات السياحية" ، وكذا بالمخالفة للمادة رقم (٢٢) من قانون ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ والتي أوضحت أن مكافأة العضوية لمجلس الإدارة هي مكافأة شهرية أما مكافأة توزيع الأرباح هي مكافأة سنوية، ولا يجوز اعتبار مكافأة العضوية هي نفسها مكافأة توزيع الأرباح السنوية، وما زالت شركة مصر للنفادق لم تسترد المكافأة المنصرفه بدون وجه حق سواء المنصرف في ٢٠٢٠/١٢/٢١ وبالغة نحو ٦٣ ألف جنية لممثل الشركة عن توزيعات أرباح العام المالي المنتهي في ٣١/١٢/٢٠١٩ وما سبق صرفه خلال الفترة من ٤/١/٢٠٠٩ حتى ٣١/١٢/٢٠٠٩.</p> <p>أذابت الشركة بالردد على تقاريرنا السابقة بأنه تم الصرف وفقاً للمادة الثالثة من قرار وزير قطاع الأعمال رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٨ ووفقاً للحدود المقررة بتلك المادة " ونود الاشارة الى أن هذا القرار رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٨ مخالف لفتوى مجلس الدولة وقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ والمادة رقم ٢٢ من قانون ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ وقرار مجلس الوزراء رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨ ."</p> <p>نكر التوصيه بالالتزام بأحكام القوانين السابق الإشارة إليها وكذا فتوى مجلس الدولة في هذا الشأن مع وجوب إسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق و موافقتنا بما انتهت اليه الاجراءات القانونية المتخذة من قبل الشركة بتاريخ ١٦/١١/٢٠٢١ في هذا الشأن وذلك طبقاً لما جاء برد الشركة علي تقرير مراقب الحسابات علي الفحص المحدود في ٢٠٢١/١٢/٣١ .</p>
<p>رئيس القطاع المالي</p>  <p>(محاسب/ محمود محمد مصطفى)</p>	